الأنباء
الاربعاء 9 مايو 2012

ضمن محاور الإصلاح المالي للمصارف ..وتسمح بتقديم قروض وتمويل بنسبة 90٪ من مواردها بدلاً من 85٪

«المركزي» يصدر تعليمات معدلة للبنوك.. والتنفيذ اعتباراً من 11 مايو

أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات جديدة معدلة إلى البنوك المحلية تتعلق بنسبة محفظة التسهيلات الائتمانية الى الودائع، علما أنه سبق أن اعتمد مجلس إدارة البنك هذه التعليمات في جلسته المنعقدة بتاريخ 9 مايو2011 على ان يتم تطبيقها مبدئيا خلال فترة انتقالية لمدة سنة بالتوازي مع التعليمات الحالية تمهيدا لإصدارها في صورتها النهائية بعد انتهاء الفترة الانتقالية المشار اليها والنظر فيما يتكشف من ملاحظات أثناء التطبيق التجريبي لها.

وحول التطورات التي شهدتها تعليمات البنك المركزي المتعلقة بتطبيق الحد الأقصى لنسبة التسهيلات الى الودائع مؤخرا قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل لـ «كونا» ان البنك المركزي قام بتاريخ 15 يوليو 2004

د.محمد الهاشل

بتعيين حد أقصى لنسبة القروض الى الودائع بحيث لا تتجاوز هذه النسبة 80٪ وذلك للحد من مخاطر تسارع النمو في الائتمان المصرفي في تلك الفترة.

وذكر ان البنك قام بتاريخ 8 أكتوبر 2008 برفع هذه النسبة من 80٪ الى85٪ لإعطاء البنوك مساحة إضافية للاقراض وذلك في إطار حزمة إجراءات اتخذها بنك الكويت المركزي لمواجهة الآثار الناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وبين ان التعليمات الجديدة تنطوي على تغيرات هيكلية مقارنة بالتعليمات السابقة «حيث إن التعليمات الجديدة لا تربط الحد الأقصى للإقراض بنسبة واحدة 85٪ بل انها تربط الحدود القصوى للإقراض بنسب متفاوتة تعتمد على طول فترة استحقاق هذه الودائع إضافة الى انها تسمح للبنوك باستخدام مصادر مالية أخرى الى جانب الودائع عند احتساب الحدود القصوى للإقراض بهدف توجيه البنوك لإدخال تعديلات في هيكل مواردها واستخداماتها تتماشى مع العديد من محاور إصلاحات مالية يستهدفها بنك الكويت المركزي.

وأشار د.الهاشل الى ان البيانات التي قدمتها البنوك خلال الفترة الانتقالية لتطبيق التعليمات أظهرت توجها ايجابيا بشأن تطبيق هذه التعليمات من حيث توفير مساحة اقراضية أكبر. وفي إطار بيان الأغراض المستهدفة من تطبيق التعليمات الجديدة قال د.الهاشل ان هذه التعليمات ترمي الى تحقيق مجموعة أغراض أهمها تحسين المواءمة بين استحقاقات الأصول والخصوم من خلال تحفيز البنوك وتشجيعها على تنمية مواردها المالية لفترات استحقاق أطول وبما يسمح لها تمويل توظيفاتها متوسطة وطويلة الأجل من موارد مالية أكثر استقرارا الأمر الذي من شأنه تعزيز أوضاع السيولة لدى البنوك. وذكر انه في إطار هذا التوجه تسمح التعليمات الجديدة للبنوك لتقديم قروض وتمويل بنسبة 90٪ من مواردها المشار اليها في التعليمات (بدلا من 85٪ النسبة الحالية) اذا كانت هذه الموارد ضمن فئة استحقاق من 3 أشهر وحتى سنة، مبينا ان نسبة الإقراض والتمويل ترتفع الى 100٪ اذا كانت فترة استحقاق تلك الموارد لمدة تزيد على السنة. وفي إطار عملية تحفيز البنوك على مواءمة الاستحقاق أفاد بأن التعميم لا يسمح للبنوك بأن تزيد نسبة الاقراض والتمويل لديها على 75٪ من تلك الموارد اذا كانت فترة استحقاقها تقل عن 3 أشهر (والتي تشمل الودائع تحت الطلب والودائع حتى 3 أشهر).

وقال ان من الأغراض المستهدفة من تطبيق التعليمات الجديدة أيضا حث البنوك على العمل باتجاه تطوير السوق المالي وزيادة تفعيل عمليات السوق النقدي فيما بين البنوك حيث تسمح هذه التعليمات بتضمين مقام نسبة الحد الأقصى للإقراض بنود موارد تمويل جديدة مثل السندات والصكوك المصدرة والقروض (عمليات التمويل) متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة الى الايداعات من البنوك الأخرى وشهادات الايداع. وذكر ان السماح بإضافة مجموعة تلك الأدوات ضمن موارد البنوك المتاحة للإقراض سيساعد هذه البنوك على إيجاد الادوات المناسبة لتحسين عنصر المواءمة بين استحقاقات الأصول والخصوم وبالتالي تعزيز عنصر الاستقرار في موارد البنوك وبما يسمح لها أيضا لتعزيز عمليات الإقراض والتمويل المتوسط وطويل الأجل بالإضافة الى تفعيل عمليات السوق النقدي من خلال الاستخدام الأمثل لفوائض السيولة داخل الجهاز المصرفي وزيادة درجة التفاعل فيما بين القطاع المصرفي والقطاعات الحقيقية للاقتصاد الوطني. وقال ان من الأغراض المهمة من تطبيق التعليمات الجديدة توسيع المساحة الاقراضية أمام البنوك مع قيامها بتنويع قاعدة مواردها المالية وتحسين هيكل الاستحقاق في هذه الموارد فالأمر يعتمد على السياسات التي تنتهجها البنوك ومدى سرعة تحركها باتجاه تعزيز مصادرها المالية التي تتسم بدرجة عالية من الاستقرار. وبيّن الهاشل في هذا الشأن ان التعليمات الصادرة الى البنوك تؤكد أن الزيادة في مصادر التمويل كنتيجة ايداعات من بنوك أخرى يجب أن تمثل عمليات حقيقية وليس في إطار عمليات صورية متبادلة فيما بين البنوك مؤكدا على ان بنك الكويت المركزي سيتابع هذا الأمر عن كثب حتى يتحقق من هذه العمليات. وأعرب عن الأمل في ان تحقق هذه التعليمات الجديدة التي ستدخل حيز التطبيق في 11 مايو الجاري الأغراض المستهدفة التي يعتبرها البنك من ضمن محاور إصلاح مالي من شأنها تقوية هياكل الميزانية لدى البنوك بما في ذلك تعزيز أوضاع السيولة لديها وتحسين قدرتها على استيفاء متطلبات تطبيق معايير السيولة التي تضمنتها حزمة إصلاحات بازل (3) وفي إطار إجراءات تستهدف توسيع المساحة الاقراضية لدى البنوك بما يساعدها في تعزيز الدور المطلوب منها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد.

..ومصرفيون لـ «الأنباء»: رفع نسبة القروض والتمويل إلى 90٪.. انطلاقة قوية للبنوك وللاقتصاد الكويتي

ابدى خبراء مصرفيون تفاؤلهم بتعليمات بنك الكويت المركزي المعدلة للبنوك المحلية والمتعلقة برفع نسبة محفظة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع التي ستدخل حيز التنفيذ بعد غد تمهيدا لاصدارها في صورتها النهائية بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي تقارب عاما والنظر في اكتشاف اي ملاحظات ولتلافي العيوب خلال الفترة التجريبية، حيث اكدوا خلال لقاءات متفرقة لـ «الأنباء» ان قوة المركز المالي للبنوك المحلية مقارنة بالبنوك العالمية دفعت محافظ بنك الكويت المركزي ومجلس ادارة البنك لاتخاذ هذه القرارات لتحريك عجلة الاقتصاد الكويتي. ورأى الخبراء ان القرار يحمل في طياته ايجابيات عدة ستنعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد بشكل عام وعلى البنوك بشكل خاص شريطة ان تستمر الاجواء السياسية في استقرارها والبعد عن الخلافات التي تنعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني، والتفاصيل جاءت على النحو التالي :

في البداية أعرب مدير عام الخدمات المصرفية في البنك التجاري سابقا والخبير المصرفي علي المديهيم عن تفاؤله بقرار بنك الكويت المركزي الذي يسمح للبنوك المحلية بتقديم قروض وتمويل بنسبة 90٪ من مواردها بدلا من 85٪، مبينا ان القرار سيكون بمثابة انطلاقة قوية للبنوك بشكل خاص وللاقتصاد الوطني بشكل عام بعد فترة من الركود دامت اكثر من 4 سنوات اى منذ اندلاع الازمة المالية العالمية التي تركت آثارا سلبية لدى البنوك تجاه الشركات والتجار مما اوقف عملية التمويل في الكويت بشكل ملحوظ.

وقال المديهيم ان الاقتصاد الكويتي يحتاج إلى مزيد من الثقة تجاه المشاريع المزمع تنفيذها خلال الفترة الحالية في اشارة منه إلى ان القرار سيساعد على استعادة الثقة بين البنوك المحلية والشركات المنفذة للمشاريع الامر الذي سيدفع إلى نمو عمليات الاقراض وبالتالي ستدور عجلة التنمية المتوقفة.

واكد المديهيم على قوة المركز المالي لدى البنوك المحلية مقارنة بالبنوك العالمية، مشيرا إلى ان متخذي القرار لولا تأكدهم من قدرة البنوك على دفع عمليات التمويل للشركات فلن يصدروا تلك التعليمات التي ستحسب لهم بنهاية العام الحالي بعد ان تحقق المصارف نسب نمو مرتفعة في عمليات الاقراض. واضاف ان القرار سيزيد من الفرص الاستثمارية المطروحة في السوق المحلي خاصة التي لم تجد احدا يقتنصها من الشركات لضعف عمليات التمويل، فضلا عن انعاش الشركات الاستثمارية التي بحاجة ماسة لمثل هذه التعليمات والقرارات لتنفيذ مشاريعها الداخلية دون البحث عن ادوات تمويلية تزيد من صعوبة موقفها المالي. من جهته، قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان قرار بنك الكويت المركزي يحمل في طياته ايجابيات عدة ستنعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد شريطة ان تكون البيئة السياسية موائمة. واضاف بوخضور ان ضخ مزيد من السيولة من خلال رفع نسبة الحد الأقصى للإقراض الى 90٪ سيعمل على تحريك عجلة التمويل في السوق المحلي، مشيرا الى ان «المركزي» باتخاذه مثل هذا القرار أضفى مزيدا من المرونة على الإقراض للشركات التي تسعى للحصول على أموال توجهها لمشاريع التنمية.

وذكر ان المرونة في منح القروض لابد ان تأتي ضمن الضوابط التي تنأى بالبنوك عن المخاطر من خلال استيفاء شروط التمويل.

ولفت بوخضور الى ان البنوك المحلية ستستفيد من القرار عن طريق رفع معدلات الارباح التشغيلية والاستفادة من الأموال المتوافرة لديها، كما انها تساعدها في تعزيز اوضاع السيولة لديها وقدرتها على استيفاء متطلبات تطبيق معايير السيولة التي تضمنتها حزمة إصلاحات بازل 3 . من جانب اخر قال مصدر مصرفي فضل عدم ذكر اسمه، ان نجاح القرار الذي أصدره البنك المركزي يتوقف على طرح مشاريع التنمية، والتي على أساسها تقوم البنوك بعملية الإقراض. وأكد على ان هناك سيولة كبيرة لدى البنوك المحلية وان نسبها تتراوح بين 60 و 85٪، وان عملية رفع النسبة بمقدار 5٪ إلى ان تصل الى 90٪ لا يفيد كثيرا، حيث لا توجد مشاريع حالية قادرة على امتصاص هذه السيولة.

وأشار إلى ان هذه القرارات ربما تكون استباقية، حيث انها ستكون ناجحة في حال طرح مشاريع خطة التنمية بقيمة كبيرة.

ولفت الى ان السوق الكويتي يعاني منذ فترة طويلة، وان هذه المعاناة تستغرق وقتا حتى يتعافى، وان هذه القرارات عند تطبيقها بصورة سليمة من شأنها العمل على سرعة تعافيه.

وحول انعكاس هذا القرار على نتائج البنوك، أكد ان هذا الانعكاس يتحدد على اساس المشاريع التي ستمولها وجودتها وقيمتها.

● محمود فاروق ـ شريف حمدي ـ احمد يوسف

الصبيح: «الصناعات الوطنية» سددت صكوكاً بقيمة 100 مليون دولار في 2011

كشف رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في شركة الصناعات الوطنية د.عادل الصبيح عن تسديد الشركة لصكوك تقدر قيمتها بـ 100 مليون دولار وذلك في موعدها وذلك من خلال الالتزامات بالأداء التشغيلي للشركة، مشيرا إلى ان العام الحالي ستشهد الشركة تشغيل عدة مصانع في السعودية وسلطنة عمان مما سيؤدي الى زيادة ربحية الشركة، متوقعا أن تحقق الشركة ارباح بـ 11 مليون دينار خلال 2012 ما لم تؤثر المخصصات على قطاعات الاستثمار، مستندا إلى ان تحسن الاسواق المحلية سيعود بالخير على الشركة وخاصة مع الارتفاعات التي شهدها القطاع العقاري.

وقال الصبيح في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية العادية التي عقدت امس التي وافقت على توزيع 10٪ نقدا بواقع 10 فلوس للسهم عن 2011 ان الشركة تتجه إلى التوسع في نشاطها التشغيلي من خلال زيادة الإنتاج وتطوير المنتجات والدخول في مشاريع صناعية جديدة حيث سيتم اضافة مرفقين صناعيين إلى مرافقها في الكويت، لافتا إلى الشركة تنتهج سياسة متوازنة بين التوسع في الكويت والمنطقة وبين تعظيم حقوق المساهمين وتوزيع أرباح مستدامة لهم.

وقال الصبيح في التقرير السنوي لمجلس الادارة إن عام 2011 لم يكن كما كان متأملا له من زيادة المبيعات بل على العكس كان هناك انخفاض بنسبة 4,2٪ عن السنة السابقة ناشئ بالدرجة الأولى عن انخفاض التصدير، حيث حققت الشركة أرباحا تشغيلية بلغت 11,5 مليون دينار وقابل ذلك استمرار في انخفاض الأصول الاستثمارية أدى إلى تحقيق ربح صاف بلغ 4,2 ملايين دينار «أي بواقع 12 فلسا للسهم» بزيادة قدرها 4٪ عن العام الماضي، فيما انخفضت حقوق المساهمين إلى 78,1 مليون دينار بانخفاض قدره 1,4٪ واعرب الصبيح عن تطلع الشركة الى ان يكون 2012 أحسن حالا من حيث المبيعات نتيجة لتحسن سوق العقار وانطلاق مشاريع التنمية وتنوع المنتجات وزيادة الطاقة الانتاجية والتوسعات في منطقة الخليج والذي منه مصنع السيراميك والطابوق الخفيف وأنابيب البولي ايثيلين في الكويت والسعودية والبحرين وعمان. وتابع قائلا: ان عام 2011 شهد تراجعا طفيفا في الاداء التشغيلي للشركة فقد تم تحقيق ربح تشغيلي بلغ 11,5 مليون دينار بانخفاض قدره 4,2٪ عن العام الماضي ويرجع ذلك إلى تراجع المبيعات من 40,9 مليون دينار عام 2010 إلى 40,3 مليون دينار عام 2011.

واستعرض الصبيح نشاط الشركة التشغيلي خلال 2011 والمشاريع المنفذة خلال العام والمشاريع الجاري تنفيذها قائلا: ان مجموعة مصانع ميناء عبدالله حققت مبيعات بقيمة 18,7 مليون دينار بالمقارنة مع 20,1 مليون دينار عن عام 2010 بنسبة انخفاض 9,2٪ عن المبيعات التقديرية للعام 2011، وبالنسبة لـ «مجموعة مصانع الصليبية»فقد بلغ اجمالي المبيعات فيها 18,6 مليون دينار بالمقارنة مع 19 مليون دينار للعام 2010.

وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع بنود جدول اعمالها التي تضمنت الموافقة على زيادة رأس المال المصرح به بعدد سبعة ملايين سهم منحة توزع على القياديين على مدى خمس سنوات اعتبارا من 2012 حتى عام 2016 وتقتطع القيمة المقابلة لها من الارباح السنوية للشركة بمقدار التخصيص السنوي للقياديين وفقا للضوابط التي اعتمدها مجلس الادارة بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة.

● محمود فاروق

د.عادل الصبيح مترئسا الجمعية العمومية للشركة (فريال حماد)

«فيسبوك» تطلق حملة ترويجية قبل طرح أسهمها للاكتتاب

سان فرانسيسكو ـ د.ب.أ: أطلق مارك تسوكربيرج مؤسس موقع التواصل الاجتماعي الشهير «فيسبوك» اول من امس حملة ترويجية للشركة قبل الطرح العام الأولي لأسهمها، حيث تسعى الشركة إلى استقطاب مشترين لأسهم بقيمة 10,6 مليارات دولار. يأتي ذلك في الوقت الذي أعلن فيه الملياردير الأميركي وارين بافيت (81 عاما) أنه لا يعتزم الاستثمار في أسهم فيسبوك، حيث قال أمام مجموعة من المستثمرين أمس انه يعتزم تجاهل الطرح العام الأولي الذي يترقبه العالم يوم 18 الجاري لأسهم فيسبوك. وقال بافيت «نحن لم نشتر أبدا من خلال الطرح الأولي. الفكرة هي أنه في الطرح يتم تحصيل عمولات كبيرة ويتم الافصاح فيها عن كل شيء ويختار البائع أفضل وقت بالنسبة له».

بافيت: أوروبا ستواجه أوقاتاً عصيبة

واشنطن ـ د.ب.أ: قال المستثمر الاميركي الاسطوري وارين بافيت ان أوروبا ستواجه اوقاتا عصيبة بعدما صوت الفرنسيون واليونانيون ضد الاحزاب التي تؤيد اجراءات التقشف الاقتصادي. واضاف المستثمر الاميركي (81 عاما) في مقابلة مع قناة «سي.ان.بي.سي» التلفزيونية الاميركية: «سيكون من الصعب للغاية حل مشكلاتهم (الاوروبيين)». ورفض بافيت، احد اثرى اثرياء العالم، تصورا مفصلا لاوضاع الاقتصاد الاوروبي خلال العامين او الثلاثة اعوام المقبلة، لكنه قال انه يتوقع المزيد من الحلقات في مسلسل الصعوبات الاقتصادية.

واوضح ان نتائج الانتخابات ليست مفاجأة: لانك قلت للناس يجب شد الاحزمة ثم اعطيتهم فرصة التصويت على ذلك.

تقرير البورصة اليومي

عمليات بيع لجني الأرباح على الأسهم الرخيصة تدفع السوق للتراجع

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا على مستوى مؤشريه جراء عمليات بيع بهدف جني الأرباح على الأسهم التي شهدت ارتفاعات سعرية خلال الجلسات الأخيرة. وبدأت الجلسة على ارتفاع محدود أخذ في التصاعد بحلول الساعة العاشرة تقريبا لدرجة ان المؤشر العام للسوق تجاوز مستوى 6525 نقطة خلال التعاملات نتيجة استمرار استهداف مجموعة من الأسهم الرخيصة في قطاعات متنوعة خاصة في قطاع العقار الذي تشهد كثير من أسهمه رواجا ملحوظا خلال هذه الفترة، لدرجة ان القطاع أصبح الأكثر استحواذا على القيمة والأعلى نشاطا من حيث كميات التداول، وذلك من خلال نشاط مجموعة من الاسهم التي دخلت دائرة اهتمام المضاربين في الفترة الأخيرة.

ولوحظ خلال تعاملات النصف الثاني من الجلسة زيادة كبيرة في عمليات البيع التي شملت كثيرا من الأسهم الرخيصة والقيادية على حد سواء، وهو ما أدى الى تقليص مكاسب المؤشر العام للسوق ليرتد إلى ما دون مستوى 6500 نقطة مرة أخرى ويقفل عند مستوى 6484,5 نقطة.وتعرضت كثير من الأسهم النشطة خلال الفترة الحالية الى عمليات تصريف لجني الأرباح مما أدى الى اقفال كثير منها على انخفاض في كثير منها خاصة أسهم الاثمار والميادين والمستثمرون وأدنك.

ورغم ضعف تداولات قطاع البنوك، إلا أنه لايزال يشكل عامل ضغط قوي على مؤشري السوق خلال الفترة الحالية وخاصة على المؤشر الوزني. وتراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 7,9 نقاط ليستقر عند مستوى 6484,5 نقطة بانخفاض نسبته 0,12٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,06 نقطة ليغلق عند مستوى 417,75 نقطة بانخفاض نسبته 0,25٪ مقارنة مع جلسة آخر جلسة تداول. وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 654,09 مليون سهم نفذت من خلال 7022 صفقة قيمتها 43,1 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة محدودة بلغت 11٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 4,4٪، وانخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 3,3٪، وتصدر قطاع الاستثمار النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 148,9 مليون سهم نفذت من خلال 1982 صفقة قيمتها 11,6 مليون دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 205,09 ملايين سهم نفذت من خلال 1831 صفقة قيمتها 10,4 ملايين دينار، وحل قطاع الخدمات في المركز الثالث من خلال تداول 148,5 مليون سهم نفذت من خلال 1331 صفقة بقيمة 7,7 ملايين دينار.

واصل قطاع البنوك تراجعه في جلسة أمس نتيجة تراجع أكثر من سهم، وانخفضت نسبة استحواذ القطاع من اجمالي القيمة الى 1,7٪ بسبب ضعف كميات التداول، وتراجع سهم الوطني بمقدار 20 فلسا بعد تداول 60 ألف سهم فقط، اما سهم المتحد فتراجع بمقدار 10 فلوس بعد تداول 175 الف سهم، فيما تراجع سهما الدولي وبرقان بمقدار 5 فلوس بعد تداولات ضعيفة، اما اسهم الخليج وبيتك وبوبيان فاستقرت بعد تداولات متواضعة عند مستويات اغلاقاتها السابقة، فيما لم تشهد اسهم التجاري والأهلي أي تداولات.

وشهد قطاع الشركات الاستثمارية تراجعا في جلسة أمس، واستحوذ القطاع على 26,9٪ من إجمالي القيمة، وكان سهم الأمان الأكثر نشاطا من حيث التداول من خلال 31,6 مليون سهم غلب عليها البيع بهدف جني الأرباح وخسر السهم فلسا من مكاسبه السابقة، كما تراجع سهم الدولية للتمويل بمقدار فلسين بعد تداول 31,6 مليون سهم، وتراجعت اسهم المدينة وشركاتها التابعة المدرجة في القطاع بعد تداولات متوسطة. وحقق قطاع الشركات العقارية تراجعا محدودا بعد تداولات امس، واستحوذ القطاع على 24,1٪ من اجمالي القيمة، وكان سهم المستثمرون شهد تداول أكثر من 56 مليون سهم غلب عليها البيع ليتراجع السهم بمقدار فلس، اما سهم أدنك فتراجع بالحد الأدنى بعد تداول 27,4 مليون سهم. واستقر قطاع الشركات الصناعية دون تغيير بسبب ارتفاع وانخفاض عدد من اسهمه، واستحوذ القطاع على 8,5٪ من اجمالي القيمة، وحقق سهم الصناعات ارتفاعا بمقدار فلسين بعد تداول 3,9 ملايين سهم، وارتفع سهم الصلبوخ بمقدار فلس بعد تداول أكثر من 8 ملايين سهم. وحقق قطاع الشركات الخدماتية ارتفاعا ملحوظا في جلسة أمس، واستحوذ القطاع على 17,8٪ من الإجمالي، وشهد سهم زين ارتفاعا بمقدار 10 فلوس بعد تداول أقل من مليون سهم، أما سهم الصفوة فشهد تداول أكثر من 49 مليون سهم غلب عليها التصريف ليتراجع بمقدار فلس، أما سهم الميادين فشهد تراجعا بمقدار 0,5 فلس بعد تداول 58 مليون سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

7.9
نقاط ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0.32%، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0.9 نقطة بنسبة 0.21%.

654.09
مليون سهم تم تداولها بقيمة 43.1 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 28,4٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم الإثمار على 11,1٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

4
قطاعات سجلت مؤشراتها تراجعات في جلسة الأمس تصدرها قطاع البنوك بواقع 83,5 نقطة، فيما سجل قطاع الخدمات أعلى ارتفاع بمقدار 43 نقطة.

السويدي: نخشى تعارض «مجلس الخصخصة» مع «جهاز المبادرات»

أعربت رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة العربية للاستثمار نجاة السويدي عن قلقها من احتمال وجود تعارض بين عمل المجلس الأعلى للخصخصة الذي اقر الأسبوع الجاري، وعمل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات الذي مددت فترته مؤخرا لـ 4 سنوات مقبلة. وقالت السويدي في ردها على أسئلة الصحافيين على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة امس، ان اهتمام القطاع الخاص والشركة العربية للاستثمار جزء من هذا القطاع ينصب في الوقت الحاضر على ضرورة تحريك العجلة الاقتصادية ومنح مرونة اكبر لحركة الاستثمار المحلي وبلا شك تعتبر الخصخصة جزءا مهما من هذه الجهود التي ستعزز النمو الاقتصادي.

وأثنت السويدي على خطوات الحكومة الجادة في سياق تحريك ملف الخصخصة، وإقرار هيئة عليا، معتبرة ان ذلك وحده لا يكفي فمن الضروري ان تصبح كل عمليات الخصخصة في البلاد تحت مظلة واحدة وبنهج أكثر وضوحا للمستثمرين من القطاع الخاص المحلي والدولي، لأن التجارب السابقة والقديمة للخصخصة في الكويت لم تعط مؤشرات مشجعة للمستثمرين على الإقبال على المزيد من المشروعات، مستذكرا تجربتها في خصخصة كثير من المؤسسات اثناء عملها السابق في الهيئة العامة للاستثمار. واعتبرت ان الجدوى الاقتصادية للدولة وللمستثمر وللمواطن، ستكون أعلى في حال توافرت لعمليات الخصخصة البيئة المستقرة من الإجراءات والخطوات اللازمة لترسية مناقصات المشاريع، وإفساح المجال لشركات التقييم العالمي لإبداء رأيها في مشروعات الخصخصة لأن القطاع الخاص والمجتمع الكويتي هما كتلة واحدة ويجدر بالمجلس الأعلى الجديد ان ينظر الى مصلحتهما على انها مصلحة تنموية عليا لا تنفصل عن مصلحة الوطن. وعقب استعراض جدول الاعمال، أحيط مساهمي الشركة علما بعقوبات البنك المركزي على الشركة كما وافقت الجمعية العمومية للشركة العربية للاستثمار على تقرير مراقب الحسابات، الذي جاء نظيفا من غير اي تحفظات، كما وافق المساهمون على منح مجلس الإدارة صلاحيات إجراء الصفقات، وعدم توزيع أرباح للمساهمين وعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، واستقطاع 10٪ من الأرباح من اجل الاحتياطي الاختياري، وإخلاء طرف اعضاء مجلس الإدارة عن عام 2010، وتعيين مراقب الحسابات.

نجاة السويدي خلال الجمعية العمومية